بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القِلادَةُ الحَسْناء في الكَلامِ على حَديثِ الكَتِيبَةِ الخَشْناء

المُقَدِّمَة:

الحمْدُ للهِ؛ والصلاةُ والسلامُ على نَبِيِّهِ مُحمَّدِ بنِ عَبْدِ الله، وعلى آلِهِ وصحابَتِهِ، ومَنْ اهتَدَى بَهُداه، أما بعد:
فيقولُ راجِي عَفْوَ ربِّهِ المَجيد، الغَزِّيُّ الأنْصاريُّ أبو الوليد:
هذا جَوَابٌ عَنْ إشكالٍ أورَدَهُ بعْضُ العُلَماءِ في رِسالَةٍ بعثَ بها إليَّ عَنْ حديثِ الكَتِيبَةِ الخَشْناءِ يَوْمَ أحُد، ومَوْضِعُ الإشكالِ عَلَى ما ذكَرَ هُو:التعارضُ الظاهِرُ بين خَبَرِ إجْلاءِ بَنِي قَيْنُقَاعَ قبلَ أُحُدٍ على ما هو المَشهُورُ عِند العُلَماءِ؛ وبينَ خُروجِهِمْ معَ ابنِ أُبَيٍّ في أُحُدٍ كما في حَدِيثِ أبي حُمَيد، فأجَبْتُ عَنْهُ بالجَوابِ المَذكورِ هنا، وكانَ قد اسْتَشْكَلَ أيضاً حديثاً أورَدَهُ الطحاويُّ في مُشْكِلِ الآثارِ يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الاسْتِعانَةِ بالكُفار، وهُوَ حَديثٌ ظاهِرُ إسنادِهِ الصحَّةُ كما أشارَ الشيخُ، غَيْرَ أنهُ وقعَ في النفْسِ أنَّهُ مَعْلُولٌ، فَكَتَبْتُ هنا الجَوابَ عنِ الأولَ، وأرجأتُ البحثَ في الثانِي إلى حينِ فُسْحَةٍ من الوَقتِ، وباللهِ التوفيق.

الجَوابُ وتَخْرِيجُ الحديث

أما حديثُ أبِي حُمَيْدٍ؛ فرواه ابنُ أبِي شَيْبَةَ في المصَنَّفِ، وابنُ سعْدٍ في الطبقات، واسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ في مُسْنَدِهِ، ومِنْ طَرِيقِهِ ابنُ المُنْذِرِ في الأوْسَطِ، وأبو بكر الشيبانِيُّ في الآحادِ والمثانِي، ورواه هشام بن عمَّار في جُزْءِ هشام، والطبرانِيُّ في الأوسط، وذكر الهيثمِيُّ أنه رواهُ في الكبيرِ أيْضاً ولم أجِدْهُ فيه؛ ولعله أراد قوله: إنا لا نستعينُ بالمشركينَ على المشركين؛ والله أعلم، ورواه الطحاوِيُّ في مُشْكِلِ الآثارِ، ورواهُ الحاكم في المستدرك، ومن طريقِهِ البَيْهَقِيُّ، وعَزَاهُ في الكَنْزِ لابْنِ النَّجّار، والله أعلم.

الكلامُ في مُحَمَّدِ بنِ عَمْرو

ومدارُ الحديث عند جميعهم على محمدِ بن عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةَ بنِ وقّاصٍ الليثي، كنيتُهُ أبو عَبْدِ الله، وقيلَ: أبو الحسَن، روى له الستةُ كما في تهذيبِ التهذيبِ وأصله، وهو وإن رُوِيَ توثيقه عن ابنِ مَعِينٍ والنسائي إلا أن البخاريَّ روى له مقروناً بغيره؛ كما روى له مسلمُ في المتابعات.

وقد قال فيه يحيى بن معين لما سألَهُ عنه ابنُ المديني: ليس هو مِمَّنْ تريد، وقال في رواية ابن أبِي خَيْثَمَةَ: ما زال الناس يَتَّقُونَ حديثَهُ، قيل له: وما عِلَّةُ ذلك؟ قال: كان يُحدِّث مرةً عن أبي سلمةَ بالشيءِ من رأيه؛ ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلَمَةَ عن أبي هريرة.

وهذا الذي ذكره ابنُ معينٍ ليس قادحا على الحقيقة والله أعلم، لأن محمدَ بنَ عمرو لقي أبا سلمة وهو ابنُ عبدِ الرحمن بن عوف وروى عنه، ومحمد مات سنة (145)، ووفاةُ أبي سلمة كانت في سنة (94) أو سنة (104) كما في التقريب، ورجَّح الثانِيَ ابنُ ناصر الدين رحمه الله كما رأيتُهُ في مخطوطٍ لمنظومتِهِ بديعةِ البيانِ وشرحِها عَنِ النُسْخَةِ التي صَوَّرْتُها مِنْ مَكتَبَةِ المُتْحَفِ البريطانِي، وكلاهما له رحمه الله، فلا مانع أن يرويَ الشيءَ تارةً عن واحدٍ على أنه من قوله وفَتْواه، وتارةً عن شيخِ ذلك الواحد، وليس هذا اضطراباً موجِباً للرد ما دامَ له وجهٌ صحيحٌ يُحْمَلُ عليْه، ولتاج الدين السبكِيِّ كلامٌ نحوُ هذا ذَكَرهُ في طَبقات الشافعية الكبرى (1/12) قررَ فيه مثل هذه القاعدة؛ والله أعلم.

وقال الجَوْزَجانِيُّ: ليس بقَوِيِّ الحديث، ويُشْتَهَى حديثُهُ.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث؛ يكتب حديثه وهو شيخ.

وقال ابن عدي: له حديثٌ صالح، أرجو أنه لا بأس به.

وقال يعقوب بن شيبة: هو وسَطٌ؛ وإلى الضعف ما هو.

وقال ابن المبارك: لم يكن به بأس.

وترجمه ابن حبان في الثقات؛ وقال: كان يخطئ.

وسئل أحمدُ كما في العلل ومعرفة الرجال: أيهما أحبُّ إليك؛ سُهَيْلُ بنُ أبي صالح؛ أم محمد بنُ عمرو بن علقمة؟ فقال: ما أقربَهُمَا. ثم قال: سهيل، يعني: أحب إلي.

وفي ترجمة سهيل بن أبي صالح من تهذيب التهذيب: قال حرب عن أحمد: ما أصلح حديثه، وقال أبو طالب عن أحمد: قال يحيى بن سعيد: محمد؛ يعني: ابن عمرو – أحبُّ إلينا، وما صنع شيئا!، سهيل أثبت عندهم. انتهى.

ومجموعُ كلامِ أحمدَ مُشْعِرٌ بتَقْوِيَةِ أمره في الجملة؛ والله أعلم.

وقال ابن كثير في تاريخه (1/208): له أشياءُ يتفرَّد بها فيها نكارة.

وقال الذهبي: شيخ مشهور حسن الحديث؛ مكثر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن؛ قد أخرج الشيخان له متابعة. (عن إرواء الغليل: 2/96؛ في الكلام على حديث: نُهِيتُ أن أُصَلِّيَ خلْفَ المتحَدِّثِينَ والنِّيام.

وقال الحافظ في التقريب: صدوقٌ له أوهام.

الوَهْمُ في الراوِي على مَراتِبَ مُخْتَلِفة.

وقول الحافظ: له أوهام، مشعرٌ بقلةِ الغلط كما في توجيه النظر للجزائري الدمشقي (1/247)، وهو دون قولهم كثير الغلط؛ فإن الغلط يكثرُ في الراوي تارةً وتارة يَقِلُ؛ لكن حيث لم يوجد الحديثُ إلا من طَرِيقِهِ فهو قادحٌ يُوجِبُ التوقفَ عن الحكم بِصِحَّةِ ما هذا

سبيله. والله أعلم.
على أن الحكم على راوٍ هذا حالُهُ بالوهم والغلَطِ في روايةٍ ما لا يُقْبَلُ ما دام هناك محملٌ صحيح تُحمل عليه الرواية، وليس مَنْ قَلَّ منه الوهم والخطأ كمَنْ عُرِفَ عنه ذلك في غالبِ ما يَرْوِيهِ، وإنما يُعرف الوهمُ بالقرائن وجَمْعِ الطرق، هذا حاصل كلام الأئمة في البَاب، وقد تركنا النقل عنهم اختصارا.

تَحْسِينُ حديثِ مُحمدِ بنِ عَمْرو

ثم إن صنيعَ كثيرٍ من الأئمة هو تحسينُ حديثِ محمد بنِ عمرو كما يُعْرَفُ مِنْ صَنِيعِ الترمذِيِّ في السنَنِ والهيثَمِيِّ في المجمع، ومَضَى النَّقْلُ عن ابن كثيرٍ والذهبي، وهكذا صَنَعَ الحافظُ ابنُ حجر؛ وسيأتي عن آخرين من الأئمة رحمهم الله.
وإنما ذكرتُ هذا لأجْلِ الاحْتِمالِ الذي أَوْرَدَهُ الشيْخُ مِنْ كَوْنِ محمدِ بنِ عَمْرٍو قدْ وَهِمَ في ذِكْرِ يَوْمِ أُحُدٍ في حديث أبِي حميد، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

الكلامُ في سَعْدِ بنِ المُنْذِرِ

هذا؛ وفي إسنادِ الحديثِ أيضا سعدُ بنُ المُنْذِرِ بنِ أبي حُمَيد يروي عن جَدِّهِ أبي حميد؛ وربما نُسِبَ إليه، وليس يَرْوِي عنه سِوَى عبدِ الرحمن بنِ سُلَيمانَ الغَسِيل ومحمدِ بنِ عَمْرو، وقد ذكره ابنُ حِبّان في الثقات، وروى له أبو داودَ في فضائلِ الأنصارِ حديثاً واحدا.
وقال الحافظُ في التقريب: مقبول.
ومثله لا يحتملُ ما يتفرد به؛ فالحديثُ بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ والله أعلم.
نعم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: (إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين) شاهدٌ من حديث خُبَيْبِ بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده عند أحمد وغيره، وله شاهدٌ أيضا من حديث
عائشة رضي الله عنها عند مسلم وغيره، وبهذين الشاهدين يصحُّ اللفظ المذكور هنا، وقد ذكر الحاكم رحمه الله حديث أبي حميد شاهداً لحديث خبيب؛ كما قال الألباني في السلسلة (1101).
أما ما في حديث أبي حميد من ذكر يوم أحد وخروجِ ابنِ أُبَيٍّ بِبَنِي قينقاع فلا يثبت بهذا الإسناد، إلا أن يُروى من طريق آخر يُعَضِّدُهُ، والله أعلم.
و ما في السنن الكبرى للبهقي (9/53) قال الشافعي: قال أبو يوسف: أنبأ الحسنُ بنُ عَمَارَةَ عَن الحَكَمِ عن مِقْسَمٍ (بِكَسْرِ أَوَّلِه) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود بني قينقاع؛ فرضَخَ لهم ولَمْ يُسْهِمْ لهم.

لا يصلح شاهدا لهذا؛ لسببين:
الأول: أنه تفرد به الحسن بنُ عمارةُ البَجَلِيُّ أبو محمد قاضي بغدادَ؛ وهو مَتْرُوكٌ كما قالَ البَيْهَقِيُّ وكما في التقريب؛ وذكَرَهُ في تَهذيب الكمال عن أحمد، فمثله لا يصلح للاعْتِبَار.
الثاني: ولو صح سنده لم يصلح شاهدا لما في حديث أبي حميد، لأنه هناك ردهم ولم يستعن بهم؛ وفي رواية ابن عباس أنه استعان بهم؛ فهما قصتان مختلفتان، وبالله التوفيق.

الجَوابُ عنِ الإشكالِ في الحديث:

وعلى القول بصحة حديث أبي حميد كما قال به جماعةٌ من العلماء رحمهم الله كالحافظ ابن حجر في المطالب العالية (4381) والحاكمُ في المستدرك، وعنه البيهقيُّ، ثم الألبانِيُّ في السلسلة الصحيحة، فيحتاجُ إلى الجواب عن الإشكالِ المذكور؛ وهو: التعارضُ الظاهرُ بين خَبَرِ إجْلاءِ بَنِي قَيْنُقَاعَ قَبْلَ أُحُدٍ على ما هو المشهورُ عند العلماء؛ وبينَ خرُوجِهم مع ابنِ أُبَيٍّ في أحد كما في حديث أبي حميد.
فأقول أولا: روى هذا الحديثَ عن محمد بن عمرو عند جميع منْ أخرجه ممن مضى ذكرُهم ثلاثة:
الأول:أبو يوسف الطَّنافِسِيُّ ثقة؛ إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين كما قال الحافظ رحمه الله، ومن طريقه رواه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المنذر مرسلا، فذكر فيه بني قينقاعَ ولم يذكر أُحُداً.
الثاني:أبو عبد الله المروزي الفضلُ بنُ موسى السينانِيُّ بسين مكسورة ونونين ثقةٌ ثَبْتٌ؛ كما في التقريب، وعنه رواه ابنُ سعد، واسحاقُ بن رَاهَوَيْهِ ومن طريقهِ ابنُ المنذرِ في الأَوْسَطِ عن أبي حميد فذكرا أحداً وبني قينقاع.
ومن طريقه أيضا رواه الطبرانِيُّ في الأوسْطُ؛ وأبو بكرٍ الشيبانِيُّ في الآحاد والمثاني؛ والطحاوي في مشكل الآثار؛ فأسندوه عن أبي حميد وذكروا أحداً وبني قينقاع.
ورواه من طريقه الحاكمُ وعنه البيهقي مسندا عن أبي حميد فذكرا فيه بني قينقاع ولم يذكرا أحدا.
الثالث: أبو يحيى الكوفي سعيد بن يحيى اللخمي؛ لقبه: سعدان؛ صدوقٌ له في البخاريِّ حديثٌ واحدٌ، وعنه رواه هشامُ بنُ عمّار عن محمد بن عمرو عن المنكدر بن حميد الأنصاري، فذكرَ أحدا ولم يذكر بني قينقاع.
ولم أجد للمنكدر بن حميد الأنصاري ترجمةً؛ والله أعلم.
هذا حاصلُ الروايات؛ والفَيْصَلُ فيما بعدُ لِخَبَرِ إجلاءِ قينقاع وإخراجِهم من المدينة قبل أحد.

يتبع إن شاء الله

خَبَرُ جَلاءِ بَنِي قَيْنُقاع:

فأما خبرُ إجلاء بني قينقاع وجميع يهود المدينة في الجملة فثابتٌ في الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه، وهذا لا نزاع فيه.
وكونُ غزوةِ بني قينقاع كانت قبلَ أحد، فهو الذي يَحكيه أهلُ السِّيَرِ، سلمنا.
وكونها كانت يوم السبت للنصف من شوال بعد بدر على رأس ستة عشر شهرا أو عشرين شهرا من مُهَاجَرِهِ صلى الله عليه وسلم؛ فهذا مما رواه الواقدي وعنه ابنُ سعد؛ وكثيرٌ من العلماء تابعه عليه، والواقديُّ متهم؛ وإن قال بعضُ العلماءِ هو حُجَّةٌ في المغازي؛

فلا يُقبَل ما انفردَ به؛ فكيف إذا خالف رواية الثقات على وجْهِ الخصوص؟.
نعم؛ وروي من طريق الزهري مرسلا، ولا يصح لما عليه الأئمة من تضعيفِ مراسيله.
ومما يُوقِعُ الشكَّ في صحةِ التاريخِ المذكورِ ما رواه البخاريُّ في الصحيح (1983) من حديث علي رضي الله عنه في خبر زواجه بفاطمةَ رضيَ الله عنها؛ وفيه قوله: فلمّا أَرَدْتُ أن أَبْتَنِيَ بفاطِمَةَ عليها السلامُ بنتِ رسُولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم واعدْتُ رجُلاً صَوَّاغاً من بني قينقاعَ أن يَرْتَحِلَ معي فنأتِيَ بإذْخِرٍ أَرَدْتُ أن أبيعَهُ من الصوَّاغينَ وأستعينَ بهِ في وَلِيمَةِ عُرْسِي... الحديث؛ وفيه قصةُ جَبِّ حَمْزَةَ سنامَيِ الشارفَيْنِ الذين أخذَهما عليٌّ من مغانم بدر.
فهذه القصة كانت بعد بدرٍ ولا شك، وبدرٌ قد كانت ليلةَ الجمعة السابعَ عَشَرَ من رمضان، ثم بعد فراغِهِ منها بسبعة أيام نَهَضَ إلى غزوةِ بني سُلَيْمٍ بنفْسِهِ صلواتُ الله وسلامُهُ عليه واستعمل على المدينة سِباعَ بنَ عُرْفُطَةَ، وبلغ ماء الكُدْرِ فأقام عليه ثلاثا، وقد رُوِيَ مع هذا أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلم جمعَ يهودَ بني قينقاع بعد عودتهم إلى المدينة وخطبَهُمْ وحذَّرهم وأنذَرَهُمْ بعد أن بَغَتْ يهودُ وقطعوا ما كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم من العهد؛ وأعلمَهم أنه عازمٌ على إجلائهم منها وأنهم أساءوا جوابَه على ضعفٍ في إسنادِ القصة، ثم يذكرون ما وقعَ من يهودِ بني قينقاع في هذه المدة من كَشْفِ المَرْأَةِ المُسْلِمَةِ وقتلهمُ المسلمَ الذي أغاثَها ووقوعَ الشرِّ بين اليهود والمسلمين، وأن ذلك هو سببُ غزوهم وإجلائهم، فمتى استطاعَ عليٌّ رضي الله عنه في هذه المدة التي هي نحو عشرين يوما أو يزيد قليلا بين عودتهم من بدرٍ وبين الموعد المذكورِ في رواية الواقدي لغزوةِ بني قينقاع مع هذه الأحوالِ أن يُواعِدَ الصائغَ مِنْ بني قينقاع ليَرْتَحِلَ معه إلى مكة؟!.
وعلى كل حالٍ؛ فَمِنَ العلماء كابنِ القيم رحمه الله مَن اختار أنها كانت بعد بدرٍ بستة أشهر؛ ذكَرَه في زاد المعاد (3/120) في سياق ردِّ قول الزهري أن بني النضير كانت بعدَ بدر بستة أشهر؛ فرده وقال: هذا وَهْمٌ منه أو غلط؛ وذكر أن الصوابَ أنها غزوةُ بني قينقاع؛ وأما النضيرُ فبعد أحد.
وهكذا صنعَ الذهبي في تاريخ الإسلام؛ ذكرها في حوادثِ السنة الثالثة من الهجرة.
بل حكى المقريزي في الإمتاع (1/123) قولَ الحاكم: هذه وبني النضير واحدة؛ وربما اشتبها على من لم يتأمل. انتهى. والله أعلم.

تَنْبِيهٌ علَى ما يَقَعُ مِنَ التساهُلِ في رواياتِ المغازي:

وإنما ذكرتِ هذا لأُنَبِّهَ على أنه ما كلُّ ما يحكيهِ العلماء عن أهل المغازي وإنْ تواطأوا عليه فهو مُسَلَّمٌ به، نعم؛ هم يتساهلون في روايته حيثُ لا يتعلَّقُ بالأحكام من الحلال والحرام؛ وحيثُ لا يُعارِضُهُ شيءٌ ثَبَتَ بالنقْلِ الصحيح من روايةِ الثقات؛ وإلا فمتى كان شيءٌ من ذلك وَجَبَ غَرْبَلَةُ روايات المغازي ونخْلُها؛ فإن الآفةَ فيها كثيرةٌ كما نبّه عليه الإمام أحمد رحمه الله.
ومن التساهل الذي يقعُ في رواية المغازي اختصارُ كثير من الرواة لحَوادِثِ القصة؛ والأمورُ التي تحملُ على الاختصار كثيرَةٌ، وليست ألفاظ المغازي محصورَةً كألفاظِ الحديث النبوي حتى يسهلَ ضبطُها وحفظُها فلا يُزادُ فيها ولا يُنْقَصُ؛ فإذا احتِيجَ إلى تمحيصِ خبرٍ من الأخْبارِ احتاجَ إلى تَتَبُّعٍ كثيرٍ وجمعٍ لكل رواياتِ الخبر؛ واعتمادُ مطولات هذا الفنِّ هو المُتَعَيِّنُ للتحقيق؛ بُغْيَةَ مَعْرِفَةِ كلِّ ما وَرَدَ في الباب؛ بل ومطولاتُ المتأخرينَ في هذا الفنِّ أفضلُ فيما اطلعتُ ورأيتُ؛ لأنّ المتأخرَ عادة يجمعُ شتاتَ الروايات وما تناثرَ منها في بطونِ الكتب؛ كما فعل محمدُ بن يوسُفَ الدمشقي المتوفى سنة (942)؛ فإنَّ هذا الكتابَ كما ذكَرَ مُصَنِّفُهُ خلاصَةُ عِلْمِهِ وثَمَرَةُ عُمُرِهِ؛ وقَدْ ذَكَرُ الشيخُ بَكْرُ بنُ عبدِ الله أبُو زيد أنَّ كتابَهُ هذا جَعَلَهُ في ألْفِ بابٍ وصَنَّفَهُ من ألْفِ كتاب؛ هكذا قال؛ والذي رَأَيْتُهُ عِنْدَ المُصنِّفِ أنهُ من ثلاثمائةِ كتاب؛ واللهُ أعْلمَ، وكما فعلَ أحمدُ بن علي المقريزي المتوفى سنة (845) في كتابه "إمتاع الأسماع" وهو كتابٌ حسنُ الجمعِ رأيتُ فيه ما ليسَ في غيره؛ على أنه لا يُغْنِي في هذه المقام كتابٌ عن كتاب؛ والله أعلم؛ وهو الموفق للصواب.
ثم إن ثبت شيءٌ من الروايات المتعَلِّقَةِ بالمبْحَثِ في الصحيحين أو في غيرهما من كتب الرواية المعتمدَة كالسنن والمسند وما سواها من دَوَاوينِ علماء الحديث جُعِلَتْ هذه أصلاً وميزاناً تُعْرَضُ عليه أخبارُ المغازي والسير.

البَحْثُ في تاريخِ إجْلاءِ بَني النضير:

سلمنا أن الغزوةَ كانت قبلَ أحد؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلمَ أجلاهم مع مَن أجْلَى من يهود المدينة جميعِهم كما في حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما، لكن عندي في تاريخ إجلائهم عنها؛ وأنهم أُمْهِلُوا ثلاثةَ أيامٍ فخرجوا إلى أذرعاتٍ من نواحي الشام؛ وأن ذلك كان في شوال أو قبل أحد نظرٌ، أبَينُ دليلَه فيما يلي:
أما التاريخ الذي ذكره الواقدي فمضى ما فيه ومعارضةُ حديث البخاري في قصة علي وحمزة والشارفين له.
وأما أنَّ خروجَهم من المدينة كان قبل أحد ففي الروايات الصحيحةِ ما يدلُّ على خلافه:
منها ما في صحيح مسلم (1769) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في قصة بني قريظةَ وتحكيمِ سعد بن معاذ رضي الله عنه فيهم، وفيه من طريق عَبْدَةَ عن هشام: أنه قال: فانفجر من ليلته فما زال يسيل حتى مات، وزاد في الحديث: قال: فذاك حين يقول الشاعر:

ألا يا سعدُ سعدَ بني معاذ فما فعلت قريظةُ والنضيرُ
لَعَمْرُكَ إن سعد بني معاذ غداةَ تَحَمَّلُوا لَهو الصبورُ
تركتم قدْرَكُم لا شيءَ فيها وقدرُ القوم حاميةٌ تفورُ
وقد قال الكريمُ أبو حُبَابٍ أقيموا قينقاع ولا تَسِيرُوا
وقد كانوا ببلدتهم ثقالا كما ثَقُلَتْ بَمَيْطَانَ الصخورُ

مَيْطان بفتح الميم على المشهور؛ وقال أبو عبيد البكري وجماعة هو بكسرها؛ اسم جبل من أرض الحجاز في ديار بني مزينة.
وقد ذكر الحافظ في الفتح (7/415) عن ابن اسحاق: أن الأبيات لِجُبَيْلِ بن جوّال الثعلبي؛ وكان حينها كافرا.
وعند ابن اسحاق:
وأما الخزرجيُّ أبو حُبَابٍ فقالَ لقَيْنُقَاعَ: لا تَسِيرُوا.
وضبط الحافظ حباث: بالمثلثة رابعةِ الحروف.
قال النووي رحمه الله: إنما قصد هذا الشاعر تحريضَ سعدٍ على استبقاءِ بني قُرَيْظَةَ حلفائه؛ ويُذَكِّرُهُ بفعل عبدِ الله بن أبي ويمدحه

بشفاعته في حلفائهم بني قينقاع.

قال النووي: تركتم قِدْرَكُم: هذا مَثَلٌ لعدم الناصر، وأراد بقوله: تركتم قدركم: الأوس؛ لقلة حلفائهم؛ فإن حلفاءهم قريظة.

وأراد بقوله: وقدر القوم حامية تفور، الخزرجَ لشفاعتهم في حُلفائهم بين قينقاع؛ حتى مَنَّ عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وتَرَكَهُمْ لعبد الله بن أبي ابن أبي سلول؛ وهو أبو حباب المذكور في البيت الآخر. انتهى.

وقصةُ شفاعةِ ابن أبي فيهم ثابتةٌ مشهورة؛ والشاهد هنا قوله: أقيموا قينقاع ولا تسيروا، فإنه يدل على أنه لما شفع فيهم ابن أبي؛ ووهبهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أُذِنَ لهم بالبقاء في المدينة، بل فيه دليلٌ على بقائهم إلى زمَنِ بني قريظة، وإلا فأيُّ مَعْنًى لثناء الشاعر على ابن أُبَيٍّ بهذا، وتحريضِهِ سعْداً على أن يَصْنَعَ صنيعَهُ، وما المرادُ بقوله: أقيموا قينقاع ولا تسيروا ؟.

بل وجدتُ ما يؤيدُ هذا و يدلُّ على بقائِهم إلى ما بعدَ الخندق، وهو ما رواهُ ابنُ أبي شيبة في المصنَّفِ (16608) وعنه ابنُ أبي عاصمٍ في السنة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال لما أصابَنا سبيُ بني المصطلقِ اسْتَمْتَعْنا وعَزَلْنا عنهن، قال فَوَقَفْتُ على جارية في سُوق بني قينقاع؛ فمَرَّ بي رجلٌ من يهود، فقال ما هذه الجارية يا أبا سعيد؟، قلتُ: جاريةٌ لي أبيعها، قال: هل كنت تُصِيبُها. قال: قلت: نعم، قال: فلعلك تبيعُها وفي بَطْنِها منك سَخْلَةٌ؟!، قال: قلت: كنتُ أعزلُ عنها، قال تلك الموؤدةُ الصُّغرى، قال فجئتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فذكرتُ ذلك له؛ فقال: كَذَبَتْ يهودُ كذبتْ يهودُ.

والحديثُ صححه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة (360).

وغزوةُ بني المصطلق قد اخْتُلِفَ فيها؛ فَقِيلَ في السنةِ الخامِسَةِ في قَوْلِ الواقدي، وقال ابن إسحاق: في السادسة؛ وصحّحَهُ جماعةٌ منهم ابنُ حزم، وقال موسى بنُ عُقْبَةَ فيما حكاه عنه البخاريُّ في سنةٍ أربع، قال في إمْتاعِ الأسماع (1/220): وهذا خلافُ ما عليهِ الجُمْهُور، ثم ذَكَرَ ما يدلُّ على بُطْلانِهِ.

وعلى كل حال فأقلُّ ما قِيلَ أنّها كانت في سنةِ أربع؛ وهذا بعدَ أُحُدٍ بمدَّةٍ طويلةٍ؛ فإن أحدا كانت في السنة الثالثة من الهجرة في شوالٍ على رأس اثنين وثلاثين شهرا منها فيما حكاه الواقديُّ وابنُ سعد وعنهما الطبري، وعن أنس بن مالك أنها كانت بعد بدر بسنة، وفي هذا دليلٌ على بقاء بني قينقاعَ في المدينة إلى ما بعد أحد بمدة؛ والله أعلم.

والأحاديثُ التي يُمْكِنُ أنْ يُسْتَأْنَسَ بِها لهذا أكثرُ مما ذكرناه؛ بلْ فيها ما يُشْعِرُ ببقائهم إلى أيّامِ خَيْبَرٍ أو بعدَها؛ والله أعلم؛ لكننا لا نُطيلُ بذكر ذلك؛ فإنّ المقصودَ حاصلٌ بما أَوْرَدْناهُ.

وهذه الآثارُ أَثْبَتُ ولا شَكَّ مِن خَبَرِ إِجْلائِهِمْ قَبْلَ أُحد؛ فعليها الْمُعَوَّلُ في هذا؛ بل وتكونُ هذه الرواياتُ مُقَوِّيَةً لما يدلُّ عليه حديثُ أبي حُمَيد من وُجُودِهِم في المدينة يوم أحد.

وَجْهٌ يَزُولُ بهِ الإِشكال:

والأَشْبَهُ الذي يزولُ به الإشكالُ والله أعلمُ أن النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لَمَّا وَهَبَهُمْ لابن أُبَيٍّ أقامُوا في المدينة إلى ما شاءَ الله كما دلَّ عليه حديث عائشة عند مسلم؛؛ وقد ذكرناه، أما إجلاؤُهُمْ عنها فقدْ تأخَّرَ إلى ما بعدَ ذلك بِمُدَّةٍ، فإنه ليس في تاريخ إجلائهم حديثٌ يُعْتَمَدُ عليه، فكيف وقد عارَضَتْهُ الأحاديثُ المذكورة؟!.

ويكون من حَكَى إجلاءَهم وَقْتَ غَزْوِهِمْ إنما حكاهُ باعْتِبارِ ما آلَ إليه أمرُهم من بعدُ، فاخْتَصَرَ بعضُ الرواة الحكاية؛ ثم رَوَاها عنه مَنْ رَواها وانْتَشَرَتْ على هذا الوجه، واطَّلَعَ مَن اطلعَ عليها مُختَصَرَةً دونَ الاطلاع على الرواياتِ الأُخْرَى وما يَنْبَغِي أنْ يُضافَ إليها مِنَ القرائنِ فظَنَّها هكذا على الحقيقة، فبَنَى عليها ما بَنَى، ومِثْلُ هذا يَقَعُ في حِكايَةِ الأخبار كثيرا؛ والله أعلم.

وأقولُ بعد هذا: أَخْشَى أنْ يكونَ أَمْرُ إجْلائِهِمْ إلى أَذْرِعَاتٍ قبلَ أحدٍ قد اختلطَ على بعضِ رُواة الأخبار بما وَقَعَ لبني النضير؛ وليس هذا الاحتمالُ بعيدا؛ بل هو ممكنٌ جدا؛ خاصّةً مع تقارُبِ تاريخِ الغزْوَتَيْنِ؛ حتى إنَّ بَعْضَ العُلَماءِ كالحاكم ذهبَ إلى أنّهُما غزوةٌ واحدةٌ، ورأيتُ بعض المصَنِّفِينَ كابْنِ النجار في تاريخ المدينة المنورة المسَمَّى بالدُّرَّةِ الثمينة في تاريخ المدينة لا يَذْكُرُ الغزوة أصلا؛ وهكذا صنَعَ بعضُ المتأخِّرين، بلْ يَقْتَصِرُونَ على خَبَرِ بنِي النضيرِ وإجْلائِهِمْ، وهو أمرٌ حَرِيٌّ بالتَّتَبع والتحقيق، وعسى أن يُيَسِّرَ الله له وقتا آخر؛ والله المستعان.

وقد حكى ابن خلدون رحمه الله في تاريخه (2/424): أن النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أَمَّرَ بهم عُبادَةَ بنَ الصامِت فمضى بهم إلى ظاهرِ دِيارهم، ولحِقُوا بخيبر، فإن صحَّ هذا فقد ذكرَ ياقوت في المعجَمِ أن بينها وبين المدينة ثمانية بُرُدٍ لمن يُريدُ الشام؛ وفي السيرةِ لأبي الحسن الندويِّ أنها في الشمال الشرقِيِّ للمدينة على بُعْدِ سبعين ميلاً منه، وقد ذكر ياقوت أيضا أنها كانت سبعة حُصون؛ وكان فيها مزارعُ ونخلٌ كثير؛ وهذه مسافةٌ قريبَةٌ لا يَمْتَنِعُ معَها أنْ يخرجَ يهودُ بني قينقاعَ صُحْبَةَ ابنِ أُبَيٍّ لإدراك النبي صلى الله عليه وسلم في أحد كما في حديث أبي حميد؛ وربما صنعوا ذلك استعطافا للنبي صلى الله عليه وسلم بعدَ الذي كانَ مِنْهُمْ؛ والله أعلم.

ويمكنُ أن يُجمعَ بين هذا كلِّه بأنه لما غزاهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم؛ ثم وهَبَهُمْ لابن أُبَيٍّ أقامَ منهم في المدينة مَنْ أقام؛ ولَحِقَ جماعةٌ منهم بخيبر؛ كما وقعَ لبني النضير لما غزاهُمْ وأَجْلاهُمْ فلَحِقَ بأذرعات مِنْ بلاد الشام مِنْ لَحِقَ؛ وطائفَةٌ منهم لحقتْ بخيبر وهم آلُ أبي الحُقَيْق؛ وآلُ حُيَيِّ بنِ أَخْطبَ، وربما كان بعضُ بني قينقاعَ لَحِقَ بالشام في أوّلِ غَزْوِهِمْ كما رُوِيَ؛ حتى وإنْ أُذِنَ لهم بالبقاءِ؛ لِما أصابَهَمْ في غَزْوِهِمْ من الرُّعْبِ الذي نُصِرَ به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم؛ ثم لا زالوا يتلاحقون بخيبر بعدَ بني النضيرَ خاصّةً؛ حتى وقعَ غَزْوُ خَيْبَرٍ ثم صالحَهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم على الأرض؛ وأَقَرَّهُمْ ما شاء الله، حتى أمرَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلم بإخراجهم جميعاً من جزيرةِ العرب؛ فأجلاهم عمرُ عنها رضيَ الله عنه، ويكونُ المرادُ بما رواهُ البخاريُّ عن ابن عمرَ هو ما انتهى إليه أمرُ جَميعِهِمْ من الإخْراجِ والإجْلاء حتّى لم يَبْقَ يهودِيٌّ في المدينة. والعِلْمُ عِنْدَ الله تعالى.

وقد روى البيهقي في السنن (18532) حديثَ ابنِ عباس مرفوعا: لا يكونُ قِبْلَتانِ في بَلَدٍ واحد. ثم قال: وقد أَجْلَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يهودَ بني النضير ثم يهودَ المدينة.

ويؤيدُ هذا ما ثبتَ في الصحيحين عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تُوُفِّيَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عند يهودِيٍّ على ثلاثينَ وَسْقاً من شَعِيرٍ رَهَنَها قُوتاً لأهله؛ قال ابنُ كثير: وفي روايةٍ : من يهودِ المدينة. وذكر ابنُ القيم رحمه الله في أحكام أهل الذمة احتمالَ كَوْنِهِ

مِمّنْ قدِمَ المدينة للتجارة؛ أو مِنْ أهل خيبر، أو ممن لم يُحَارِبْ فبَقِيَ على عَهْدِهِ؛ والأولان يردّهما ظاهرُ الرواية التي أشارَ إليها ابنَ كثير.

وعلى كل حال فالأمر طويلُ الذيول؛ ويحتملُ الكثيرَ مِن البَسْطِ والأخذ الرد؛ والذي يَهُمُّنا في هذا المقام هو إثباتُ أن بني قينقاعَ كانُوا في المدينة وقتَ أُحُدٍ؛ وأنَّ ما ذُكِرَ من إجلائِهم قبْلَها لم يَثْبُتْ من طَرِيق صالح للاعْتَمادِ عليه؛ وقد رُوِي ذلك عن الزهريِّ لكنهُ مرسلٌ ومَراسِيلُهُ لا يُعَوَّلُ عليها عندَ أهل العلم رحمهم الله، ولذا ضَعَّفَ خبَرَهُ هذا الشافعيُّ كما حكاه عنه البيهقي في السنن.

وإذ الأمرُ كما بينت فلا وَجْهَ للحُكْم على محمد بن عمرو بالوَهْم في حديثِ أبي حميد، لا في ذِكْرِ يوم أُحُدٍ ولا في ذكر بني قينقاع؛ بلْ كونُ رُواتِهِ الثلاثةِ الذين رَوَوْهُ عنه من الثقات مع ما فصَّلْناهُ فيما مضى قرينةٌ على أنه ضَبَطَ ما رواهُ في هذا الخبر؛ والله أعلم.

وإرسالُ الحديثِ مرةً كما عند ابنِ أبي شيبة وإسنادُه أخرى ليس بموجِبٍ طعنا فيه فإن الراويَ قد يُسْنِدُهُ مَرَّةً ويُرْسِلُهُ أُخْرَى؛ وقد ينشطُ مرَّةْ فَيُفَصِّلُ فيه؛ ويُقَصِّرُ أُخْرَى فَيَخْتَصِرُ فِي حِكايته؛ وكلٌّ يرويه عنه كما سمعه؛ وبالله وحده التوفيق؛ وهو الهادي إلى أقوم طريق.

هذا ما يَسَّرَهُ اللهُ تعالَى في حالِ غُرْبَةٍ وارْتِحالٍ؛ وتَواتُرِ الهُمُومِ واشتغالِ البال، فليَعْذُرِ الناظِرُ فيه؛ وليَكُنْ مِنْهُ في مَرْصَدِ الإنصافِ، فإنْ دلنا عَلَى خطأٍ أصلَحناهُ إن شاءَ الله، ولا حَوْلَ ولا قوة إلا بالله.

وفقَ اللهُ الجَمِيعَ إلى ما يحب ويرضى؛ وزادَنا عِلْما وعملا؛ وأرجو أن لا يَنْسانِي الناظِرُ فِيهِ من الدعاء لي ولمشايخي ووالديَّ وأهلي وجميع المسلين.

وصلى الله وسلم وبارك على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

والسلام عليكم وعلى كافة الإخوان ورحمة الله وبركاته.

وكتب: أبو الوليد الغزي الأنصاري

كان الله له.